

تصعيد الجزائر ضد المغرب من بوابة الصحراء يعمق مسؤوليتها السياسية

إسطنبول عسى أن يملك النظام الجزائري قوة ضاغطة يكسر بها عزلة والتغطية على آثار هزيمة البوليساريو في الكركرات. فالخطوات التي أقدمت عليها الجزائر، منذ تشييط معبر الكركرات، حسب معتقد، يمكن إدراجها في إطار تكتيك تواصل إستراتيجي لإستهلاك إعلامي داخلي أيضا من أجل توجيه رأيه العام الداخلي عن القضايا الجوهرية التي فشلت هيكل الدولة الجزائرية في تدبيرها لذلك باتت تراهن على عامل الزمن لتجاوزها أو تخفيف حدتها في إطار ما يسمى بسياسة الهروب إلى الأمام و تمويه الرأي العام.



هشام معتضد

الاهتمام بقضية الصحراء جعل الجزائر تفقد رهبا سياسيا

والقى المغرب تنويها دوليا وعلى المستوى الداخلي بعد تحرك الجيش المغربي الحاسم والمنضبط لاستعادة حرية حركة مرور الشاحنات والبضائع والأشخاص من معبر الكركرات. وأعلن زعماء الأحزاب السياسية الوطنية المغربية، الجمعة، اصطفاقيهم المتين وراء الملك في التصدي لكل مناورات أعداء الوحدة الترابية، والتي تشكل تهديدا واضحا لأمن واستقرار المنطقة برمتها.

وأكد رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، عزيز أخنوش، أن زيارة الأمانة العامة للأحزاب المغربية إلى معبر الكركرات، تؤكد أن القضية تشكل مصدر إجماع لدى الأحزاب المغربية. وعلق الصو، على هذا المستجد بأن ملف الصحراء كان وسيلة جد فعالة لتحقيق الإجماع الوطني وحافزا مهما من أجل مسيرات في كل مناحي الحياة، قرب ضارة ناعمة.

وصرحت أوساط قريبة من السلطات الجزائرية بأن "مسألة البوليساريو تعتبر قضية سيادية تتعلق أساسا بالعمق الأمني الإستراتيجي لإقليمها الوطني، ولم تعد مقتصرة على كونها مسألة مبدئية ترتبط بتقرير المصير".

وشدد معتضد على أن فقدان الجزائر لبوصلتها الوهمية في هذا النزاع المفتعل دفع ببعض السياسيين الداعمين لهذه الأطروحة العسكرية المتجاوزة إلى اتباع تصعيد ممنهج لخطابهم ضد كل الدول التي رجحت كفة العدالة التاريخية والحقائق القانونية والموروث الإنساني، والتي قامت بافتتاح تمثيلات لها في هذه المنطقة من الجنوب الغربي للمغرب وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويذكر أن دولة الإمارات فتحت قنصليتها في العيون، قبل أيام، وينتظر أن تلتحقها كل من الأردن، والبحرين من الدول العربية، إضافة إلى هايتي.

وعلق صبري الحو، خبير في القانون الدولي والهجرة ونزاع الصحراء، في تصريح لـ "العرب"، بأن "النظام الجزائري قدم رشاي من أجل تزييف وتزوير التاريخ وقلب الحقائق دون أن ينال أي عائد أو مكسب، بل إن الفارق في التنمية أصبح واضحا وكبيرا لصالح المغرب وكشفت الجزائر أنها تطارد السراب وتمسك بين أيديها بأوراق خاسرة".

ولم يتوان سفير الجزائر بتركيا مراد عجابي، في مهاجمة المغرب ونقل معطيات خاطئة بخصوص النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، وذلك في محاضرة له بمعهد الدراسات الاستراتيجية بتركيا، الخميس، عندما ربط دلالة التعديل الدستوري المتعلق بإمكانية مشاركة الجيش الجزائري في عمليات خارج حدود الجزائر، وقال إن بلده تدعم ما أسماه تقرير المصير والاستفتاء في الصحراء. وقال مراقبون إن الجزائر تبحث عن دعم خارجي في مواجهتها للمغرب وحلفائه، حيث وجهت بوصلتها باتجاه

محمد ماموني العلوي

الرباط - صدعت الجزائر من مستوى هجومها ضد المغرب في الأيام الأخيرة، فألى جانب التوجه الإعلامي الموجه لرفع درجة الاستعداد للحرب، وجهت الجزائر رسميا انتقادات وبلهجة حادة إلى الدول التي فتحت قنصلياتها بمدن الجنوب المغربي.

وقال رئيس مجلس الأمة الجزائري بالنيابة، صالح قوجيل إن موقف الجزائر من قضية الصحراء "ثابت، ويندرج في إطار مساندة القضايا التحررية"، متسائلا عن أسباب، ودوافع تلك الدول، من ضمنها الإمارات لفتح قنصليات في مدينة العيون.

ويربط متابعون للشأن المغربي، التصعيد الأخير للنظام الجزائري بانتهزام مخططات جبهة البوليساريو في الكركرات، إضافة إلى تراجع اهتمام المنتظم الدولي بأطروحة الانفصاليين مع تخلي الدول المساندة لهم عند دعمهم، إلى جانب الإشادة الأممية والدعم العربي والأفريقي والأوروبي الذي لاقاه المغرب بعد العملية التي قامت بها القوات المسلحة الملكية في الكركرات بشكل احترافي.

وأكد سفير المغرب في إيطاليا يوسف بلا أن الجزائر تتحمل المسؤولية الكاملة في خلق واستدامة النزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، مضيفا أن الجزائر هي التي صنعت الجماعة الانفصالية وتمولها، ولا تدخر جهدا للحفاظ عليها. من جانبه أكد الأكاديمي هشام معتضد، أن الاهتمام الدولي المتسارع بقضية الصحراء وخاصة بعد إقدام العديد من الدول على الدعم الفعلي لعدالة القضية، وذلك بافتتاح قنصلياتها بكل من العيون والداخلية كإجراء دبلوماسي ودعم سياسي، جعل الجزائر تفقد رهبا سياسيا جدد مهم دفعتها لشن هجوم إعلامي وسياسي من أجل إنقاذ سمعتها السياسية في هذا الملف أمام الرأي العام الشعبي والقوى الحية الجزائرية.

النهضة تقفز من مركب حكومة المشيشي هربا من عاصفة الاحتجاجات

الحركة الإسلامية تتمسك بتنظيم حوار وطني للتبرؤ من فشل خياراتها في الحكم



حركة النهضة تلتقي بالمسؤولية على الآخرين

في إشارة إلى الترويكا الحاكمة اليوم (النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة). وتابع "لا نريد أطرافا غير رغبة في الحوار وتجد نفسها مضطرة لذلك. نريد من يؤمن بضرورة إخراج البلاد من نفق الأزمات التي تغرق فيها".

ويعتبر المتابعون أن النهضة بانضمامها إلى مبادرات الحوار الوطني تحاول التوصل من مسؤولية التصويت لحكومة المشيشي، خاصة وأن قياديين قد أبدوا استعدادا لإجراء تعديل وزارتي في ظل توسع رقعة الاحتجاجات واستمرار الاحتقان الشعبي بالبلاد. ويقول الشواشي "سولا تصويت نواب النهضة إلى جانب نواب قلب تونس وائتلاف الكرامة لما تمكنت حكومة المشيشي من التواجد ومنحها الثقة".

وتابع "اليوم تحاول النهضة مع تزايد الغضب الشعبي، التوصل من هذه المسؤولية". مستدركا "لكن ليس لهم الحق في ذلك وعليهم تحمل مسؤولية تبعات منح الثقة لحكومة المشيشي". معلقا "كانت هناك إمكانية أخرى وهو عدم منح ثقة لهذه الحكومة والذهاب جميعا إلى انتخابات مبكرة".

وعن حظوظ نجاح الحوار الوطني من عدمه، والذي سيلعب من خلاله الاتحاد العام التونسي للشغل، (أكبر منظمة نقابية في البلاد)، دور الوسيط، يعتقد الشواشي أن نجاحه يتطلب عزيمة قوية ومصداقية من جميع الأطراف. لكن، إذا استمرت التجاذبات السياسية من الطبيعي أن يفشل الحوار وسيدفع الجميع الثمن وأولهم الشارع التونسي. ورأى أنه "ليس لنا خيار إلا نجاح الحوار، ودونه سنبقى ندور في حلقة فارغة".

ويذهب بعض المتابعين للاستنتاج بأن حركة النهضة تحاول تدارك تراجع شعبيتها بالانضمام إلى المبادرات الوطنية، حتى لا تدفع فاتورة الغضب الشعبي وتساكن من رهباها في المناصب الانتخابية القادمة. ويشير خالد عبيد الأكاديمي المتخصص في الشؤون السياسية لـ "العرب" إلى أن "النهضة لا تريد التوصل من حكومة المشيشي بقدر رغبتها في ألا تبقى وحيدة في مواجهة العاصفة التي يراها الجميع الآن". ويستنتج عبيد قائلا "النهضة تعتقد أنه بإمكانها عبر الحوار ألا تبقى معزولة ولهذا السبب ترى في الحوار المغف الذي ستتخمن من خلاله تجاوز أو تلافي ما سيحدث لاحقا بأخضر الأضرار".

تسعى حركة النهضة إلى النأي بنفسها عن الفشل الذي يلاحقها، مع توسع دائرة الاحتجاجات الشعبية في تونس، وذلك بالفقز من مركب حكومة هشام المشيشي لتجنب انعكاسات الغضب الشعبي على موقعها في السلطة، وتتمسك الحركة بتنظيم حوار وطني للتبرؤ من مسؤوليتها في الأزمة الحكومية الحالية، وخاصة فشل الخيارات الاقتصادية منذ ثورة 2011.

أمينة جبران

حتى لا يحسب عليها الفشل الحكومي، الذي يضر بشعبيتها وخزائنها الانتخابي. وتجد النهضة في الائتلاف على مبادرات الحوار الوطني، فرصة لاسترجاع نفوذها المتراجع على وقع ما تعانيه من أزمة داخلية حادة، وانتقادات شعبية مستمرة لطريقة إدارتها لأزمات تتخطى في مواجهة عاصفة من الاحتجاجات وغضب شعبي قد تصعب السيطرة عليه في ظل استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وقال رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني إن "تونس في حاجة إلى حوار وطني سياسي واقتصادي نظرا لصعوبة الوضع الذي زادت جانحة كورونا صعوبة".

وتتوَّس أوساط سياسية من أن يشكل تأييد النهضة لإجراء حوار وطني موسع، مجرد مناورة للحفاظ على قلبها السياسي ومنفذ للخروج من أزمتها التي تعتمقت مع مازق حكومة المشيشي التي كانت أول الداعمين لها.

وأبدى غازي الشواشي الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي (معارض) في تصريح لـ "العرب" تفاؤلا حذرا من اتساع نسق التأييد لمبادرة الحوار الوطني، أمام مخاوف من اصطفاق أطراف خلفه بشكل اضطرابي "ولا يعكس جدية أو مصداقية في معالجة الأوضاع".

وكان حزب التيار قد أطلق مبادراتين لتجاوز أزمات البلاد، تتمثل الأولى "في حوار وطني اقتصادي واجتماعي" باعتبار أن الثورة التونسية الاقتصادية واجتماعية بالأساس، أما المبادرة السياسية فتتعلق بمراجعة المنظومة الانتخابية في تونس من حيث القانون الانتخابي.

ولاحظ الشواشي أن "أغلب الأطراف اقتنعت بضرورة إنجاز هذا الحوار بما فيها حركة النهضة، وباتت تطالب بمشاركة الجميع دون استثناء". وأعرب عن أمله في ألا يكون قبول النهضة بمبدأ الحوار "مجرد مناورة أو هروب من إمكانية إقصائها، باعتبار أن هناك أطرافا تنادي بإقصاء كل الفاسدين، وكل الذين تسببوا في تردي الأوضاع،

وإضاف الهاروني في حديث لإذاعة محلية الأريعاء، "لا بد أن تتفق كل القوى السياسية والمثليين في السلطة على جملة من الإصلاحات والقرارات والأولويات خلال هذا الحوار الذي يجب أن ينبثق عنه موقف وطني موحد".

وأضاف الهاروني في حديث لإذاعة محلية الأريعاء، "لا بد أن تتفق كل القوى السياسية والمثليين في السلطة على جملة من الإصلاحات والقرارات والأولويات خلال هذا الحوار الذي يجب أن ينبثق عنه موقف وطني موحد". وأشار الهاروني إلى أن "الحوار الذي دعت إليه الحركة لا يستتقي أحدا بما في ذلك الحزب الدستوري الحر"، في خطوة تكشف حسب متابعين حجم الارتباك التي تغرق فيه الحركة، التي تحاول الانفتاح على الجميع حتى أشرس خصومها وهو الدستوري الحر برئاسة عبير موسى،



غازي الشواشي

على النهضة تحمل تبعات التصويت لحكومة المشيشي

خالد عبيد

النفضة لا تريد أن تبقى وحيدة في مواجهة العاصفة

قلق أوروبي من وضعية الحريات الإعلامية والدينية في الجزائر

رئيس الجمهورية، بعد التعافي من وعته الصحية، عاد التقرير إلى مضمون تقرير الخارجية الأميركية الصادر العام الماضي حول الحريات الدينية في العالم، وذكر بقيام السط المختصة في الجزائر بغلق تسع كنائس مسيحية.

وكانت وزارة الشؤون الدينية الجزائرية، قد بررت القرار المذكور، بـ"تنفيذ قانون الجمعيات الدينية والنشاط الديني الصادر العام 2006، والذي يستوجب على كل الطوائف واتباع الديانات الأخرى، ممارسة طقوسهم في إطار الشفافية والنظام العام".

ونفت أن تكون قد أغلقت كنائس مسيحية نظامية، وأن الأمر يتعلق ببعض "الفضاءات السرية التي كانت توظف في نشاط التبشير الديني، واستغلال الظروف الاجتماعية، واللغوية والثقافية في منطقة القبائل، بغية خلق شرخ اجتماعي في البلاد وتهديد الوحدة الوطنية".

وتكررت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، بأن "الإعلامي خالد درارني، الذي يحظى بحمالات دعم وتضامن من مختلف المنظمات المهنية والحقوقية، كان ضحية تأثير غير مباشر على القضاء، بعدما اتهمه الرئيس عبدالمجيد تبون، في تصريح لوسائل إعلام محلية، بأنه كان على اتصال مع جهات خارجية مشبوهة"، ووصفه بـ"الخبرجي"، رغم أنه كان تحت النظر القضائي، الأمر الذي اعتبر إيعازا غير مباشر لتسليط عقوبة قاسية عليه.

وتصاعدت الانتقادات للسلطات الجزائرية، على خلفية تدهور وضعية حقوق الإنسان في البلاد منذ انطلاق احتجاجات الحراك الشعبي في فبراير 2019، لاسيما بعد تجاهل السلطة التي خلفت الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، للمطالب السياسية للشارع، وإفراطها في خلق الحريات السياسية والإعلامية.

والذي كان يصد أداء مهامه في تغطية المظاهرات الشعبية".

كما استند في قراره إلى إفادات الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، المتصلة بالعقوبة القضائية التي وصفت بـ"الثقيلة والقاسية"، الصادرة في حق الناشط السياسي المعارض ياسين مباركي، في محافظة خشلة بشرق البلاد، والذي أدين سابقا بعشر سنوات سجن نافذة بثمة "الإساءة للدين الإسلامي والتحريض على التبشير".

القرار الأوروبي يحض الجزائر على الاحترام الكامل لحرية الضمير ومكافحة الأيديولوجيا الإسلامية المتطرفة

لكن القرار الصادر في الـ24 من الشهر الحالي، غاب عنه الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف في حق الناشط المذكور، والذي بموجبه تم تقليص العقوبة من عشر سنوات إلى سنة واحدة، وسط جدل في أوساط الإسلاميين والمحافظين، الذين أحموا إلى إمكانية رضوخ السلطات إلى ضغوط جهات خارجية تحت غطاء حرية الدين التي كفلها الدستور الجديد.

يضاف إلى ذلك قانون الأخبار الكاذبة الذي أعدته الحكومة في الأونة الأخيرة وتم تزكيته من طرف البرلمان، حيث تصل عقوبته إلى ثلاث سنوات سجن نافذة، الأمر الذي خلق مخاوف عند رواد شبكات التواصل الاجتماعي، لاسيما بعد توقيف ومحاكمة العديد من المدونين بسبب منشورات تم تأويلها إلى نغم مختلفة. ورغم تكريس حرية المعتقد في الدستور الجديد الذي ينتظر تصديق

صابر بلحدي

الجزائر - يواصل البرلمان الأوروبي تسليط الضوء على وضعية حقوق الإنسان في الجزائر، بإصدار بروكسل لقرار جديد يزيد من مناع السلطة الجزائرية المرتبكة، خاصة مع الغموض الذي يلف الدولة، في ظل غياب الرئيس عبدالمجيد تبون عن قصر المرادية طيلة شهر كامل لدواع صحية.

وصادق البرلمان الأوروبي على قرار جديد يسلط الضوء على وضعية حقوق الإنسان في الجزائر بأغلبية ساحقة، تعيد إلى الأذهان سينااريو قرار سابق صدر العام الماضي، حول ما وصفه بـ"إفراط السلطة في استعمال العنف والتصديق على الحريات في التعاطي مع الاحتجاجات السياسية (الحراك الشعبي)".

وبحث الجهات المختصة في الاتحاد الأوروبي، ملف وضعية حقوق الإنسان في البلاد، خاصة في ما يتعلق بوضعية الإعلاميين خالد درارني، المحكوم عليه بثلاث سنوات سجن نافذة بثمة "التحريض على التجمهر والمساس بالوحدة الوطنية".

واستند قرار البرلمان الأوروبي، الذي حاز على أغلبية ساحقة، ولم يعارضه إلا ثلاثة أصوات فقط، في حين امتنع 22 نائبا عن التصويت، على اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر المبرمة العام 2002، واتفاق أولويات الشراكة المتبادلة مع الجزائر المبرمة العام 2017.

وعاد إلى انتقاد "المقاربة الأمنية التي تبنتها السلطات العمومية في التعاطي مع احتجاجات الحراك الشعبي خلال العام الماضي، وإلى الملاحقات الأمنية والاعتقالات التي طالت العديد من الناشطين والمتظاهرين وعلى رأسهم الإعلامي خالد درارني، مراسل تلفزيون "تي.في 5 موند"، الفرنسية، ومنظمة مراسلون بلا حدود،